



الموقف السياسي



عبدالمحسن محمد الحسيني

تدخلات إيران!

رغم الزيارات والتصريحات المتبادلة بين المسؤولين الإيرانيين ودول الخليج العربي وبحث مختلف الأمور التي يبسعى كلا الطرفين لإزالة الخلافات والتوترات بين إيران ودولنا العربية، وكانت آخر زيارة لوزير الخارجية الإيراني للكويت لبحث تحسين العلاقات بين البلدين.. إلا أن إيران تجاهلت كل نتائج تلك المباحثات وتدخلت في حقل «درة» الواقع ضمن المياه الإقليمية البحرية الكويتية. وقد نهبت وزارة الخارجية الكويتية إلى أنه ليس لإيران أي حقوق في حقل الدرة الذي يقع داخل الحدود البحرية الكويتية، كذلك يتوجب على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي اتخاذ موقف حازم لمنع التدخلات الإيرانية في الحدود البحرية الكويتية، لأن هذه الممارسات قد تشجع إيران على ممارسات مماثلة في مواقع أخرى في دول مجلس التعاون الخليجي ومنها الجزر الواقعة في الخليج العربي.

وما زالت إيران تتجاهل انفتاح دولنا العربية تجاهها فهي تمارس كل أنواع الفوضى بتدخلها في لبنان وتحاول عرقلة أي اتفاق وطني لبناني، وتريد أن تكون صاحبة الشأن والأمر في لبنان عن طريق حليفها حزب الله، وكذلك تتدخل في اليمن وتعرقل أي محاولة لتفاسق بين الإخوة اليمنيين وتحسين العلاقات مع المملكة العربية السعودية.. وتتدخل أيضا في الشأن السوري حيث أقامت عدة قواعد عسكرية داخل سورية بحجة التصدي للاعتداءات الاسرائيلية وها هي إسرائيل تمارس كل أنواع التنكيل والعنف ضد الشعب الفلسطيني فلم تتحرك إيران لمقاومة الاعتداءات الاسرائيلية.

كما على جامعة الدول العربية أن يكون لها موقف لمواجهة التدخلات الإيرانية في دولنا العربية، وكذلك ضد ممارسة إسرائيل عمليات البطش ضد الشعب الفلسطيني.

● من أقوال المغفور له بإذن الله الأمير الراحل الشيخ جابر الأحمد، طيب الله ثراه: «إن علاقتنا بالدول الأخرى تحدها مصالحتنا ومصالحة أمتنا العربية وإيماننا المطلق بوحدة هذه الأمة كأساس وهدف».

والله الموفق.

نظرة



محسن أبورقبة الغنابي

1mohsen@live.com
@M_TH_ALOTAIBI

بين زفير العنصرية وشهيق التنمية!

لن أعترض هنا على حرية الرأي التي كفلها الدستور، ولكن ما نلاحظه بين الفينة والأخرى عودة الخطاب العنصري الذي يكرس الكراهية ويعزز التمييز المجرم وفقاً للمعايير والصكوك والالتزامات الدولية» بثوب جديد فتتزامح التصاريح من مجاميع معينة ومحددة تارة أخرى في التطرق والحديث عن القرارات والقوانين والقضايا التي تخص الدولة «لخلق الشكوك والتقليل من شأن الحكومي» في كل فترة بطريقة غريبة ومقرزة ومضحكة في الوقت ذاته.

حتى وإن كانت هناك أخطاء حكومية، من حقك الاعتراض ولكن شريطة أن يكون النقد بناء وهادفا لا موعظ هدم، وكأن هناك تعمدا لتحقيق أهداف مرسومة ومخطط لها مسبقا بغرض التأثير على الرأي العام وافتعال وخلق أزمات من لا شيء حتى يكتر «الهرج والمرج» ويذوم معيار «التحطيم والتشيمت» في الدولة ممثلة بالحكومة، والعيار «اللي ما يصيب يديش» عندها يبدأ العزف على وتر الكمان عبر البعض. وكل ممثل بالطبع لا بد وأن يجسد الدور المطلوب منه حتى يكتمل المشهد الدرامي في السلسل الذي لن تنتهي حلقاته إلا بعودة هيبة القانون والردع السريع وإيقاف كل من يخطئ عند حده لنعيد لمؤسسات الدولة هيبته وسيطرتها وحتى يحفظ كرامة الشعب الذي ستم «وطقت جيده» من الفوضى العارمة التي يمكن أن تلعب بمقدرات البلد وتعطل كل شيء وعلى مدى سنوات طوال دون أن تضع لبنة واحدة في عالم التنمية الذي سيقف فيه بمرآح دول أخرى وتركت عجلتنا تدور «مكانك سر» لعلها تصحون من السبوات العميق أو أن نحرك ساكنا بعد أن مللنا من الزفير والشهيق!

مختصر مفيد:
«الهاششتاقات» لا تصنع بلدا يا سادة، وعلى كل مواطن أن يرفض الإساءة التي تمس الوطن والشعب، وأن يترجم حبه وولاءه لبلده بالابتعاد عن الشللية والعنصرية والغنوية والقبلية والحزبية (وتحبون المال حيا جما).. (يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم).. وأن يكون الجميع تحت خندق واحد للدفاع عن سيادة الوطن وكرامة الشعب.

أما أن يترك «الحبل على الغارب» فلا طيبنا ولا غدا الشر.

ودمتم بود.

ارتفعت الأسعار دون أدنى سبب غير جشع ورغبة البعض في مص جيوب المواطنين والمقيمين ونهب ما في جيوبهم، وبعض الجشعين تحولوا لاستغلال البشر أبشع من هؤلاء الذين استغلوا أنفسهم؛ أن يتحولوا لمصاصي دماء الناس؛ أين الرقابة على الأسعار؟، وأين فرق التجارة وأركانها، لاسيما حماية المستهلك؟! ولماذا يتترك هؤلاء ينهبون في لحم الناس؟ هل سنظل أسرى ومرتهنين لكل مستورد يضع الأسعار التي تناسبه ويضري جشعه ولا عبرة ولا اعتبار لقدرات الناس الشرائحية؟، من ينقذنا من هؤلاء الجشعين الذين لا يخافون الله ورسوله، ولم يجدوا من ينهاهم ويحاسبهم حسابا عسيرا، لماذا؟! «من أمن العقوبة أساء الأدب»، لقد بحث أصواتنا بالمناذرة بزيادة الرقابة على الأسعار والاستيراد المباشر وإنهاء احتكارات بعض السلع، فالجمعيات التعاونية على سبيل

صراحة

الزيادة الجنونية في الأسعار



عادل نايف المزعل

Adel.almazal@gmail.com

المثال أنشئت لتوفير مستلزمات الحياة لكل مواطن ومقيم باقل الأسعار ومن دون ربح كبير، لكن لماذا تسمح بعض الجمعيات بزيادة الأسعار وتوفر مكانا للعرض؟ فلو أوقفت هذه الجمعيات تعاملها مع الشركات المستقلة، ولم توفر لها فرصة تسويق منتجاتها أو عرضها لأقفلنا النافذة التي تطل منها هذه الشركات على المستهلك الذي لا يجد من يحميه، فلماذا تتعاملون مع مستغلي الناس؟، ولماذا لا تكونون

انتم حائض صد يحمي المستهلك من تلاعب هذه الشركات بالأسعار؟ وهذا الكلام ينطبق كذلك على جميع الأسواق، فهل يعقل أن تكون أسعار الأسماك في ازدياد جنوني لا يصدق عقل، ونحن رزقنا الله بحرا جميلا، وأسعار الأسماك هكذا؟! وكذلك اللحوم في ازدياد مستمر، وهذه الأسعار تنهب جيوب الناس، وكذلك الزيادة المضاعفة في تذاكر السفر.

إن الأمر سهل وميسور لو

إطالة

بوابر التعاون والقوانين الشعبية



خالد العرافة

khaled_news@hotmail.com

كثانت واضحة تجاه الخارطة، حيث إنه عقب إعلانها كان هناك اجتماع لمجلس الوزراء وصدر خلاله قرار بتشكيل لجنة تنسيقية بين الحكومة ومجلس الأمة تتولى التنسيق ووضع الأولويات بينهما

بما يضمن تحقيق التعاون بين السلطتين.

والمطلوب حاليا من لجنة الأولويات في مجلس الأمة التعاون مع الحكومة، وعدم تقديم أي قوانين تهدم العلاقة بينهما، والعمل على

نقش الفلم



محمد عبدالحميد الصفر

متقاعدو الأمس واليوم.. بركة

على الجميع أن يعلموا أن متقاعدي الأمس ومن مثلهم اليوم هم البركة، فهم الأجداد والآباء الذين قدموا للكويت ولأسرهم الكثير، ولأنزغب في تكرار ماورد عنهم وما صار وعودا دون أي تفعيل.

ويجب أن تحفظ كرامتهم جيلا بعد جيل وأن تكون هناك خدمات يستحقونها كالسياحة والترفيه، والعلاج الطبيعي ومثله النفسي، إضافة إلى الحقوق كالمسيرة بالإقساط بلا كفاءة بنتك أو ابنك لضمان حقوق الشركات بهذا الأسلوب «عواره ما يذوب»!

ولماذا لا يتم تخصيص شاليهات ومنجعات لهم ولمناسبتهم في الأفراح والأحفالات، كما لا بد من الالتفات إلى طوابير الجمعيات خلال فترة توزيع الشهري، ولا ننسى حمايتهم من قاتلي المركبات برعونة فهي حياة أو ممات على أيدي من استباحوا شوارعنا باستهتارهم!

ويجب تفعيل وعود المرشحين والنواب الفائزين بالانتخابات لأن «وعد الحر دين عليه» يكفيها ما تم وعليكم انزلة الهم عن المتقاعدين سابقيهم والألاحين أسوة بدول الخليج فهم قودة في ذلك.

ألم وأمل



د.هند السنور

يوم النوبة العالمي

يحقتل النوبيون في السابع من شهر يوليو باليوم العالمي للنوبة، حيث تم طرح هذه الفكرة من قبل عدد من الكيانات النوبية حول العالم عام 2004، وذلك للتعريف بحضارة النوبة.

جاء اختيار هذا اليوم للتأكيد على أهمية الرقم 7 إذ يرتبط هذا الرقم بالعديد من الطقوس والعادات النوبية مثل زيارات المقابر التي تستمر 7 أيام بعد الوفاة، ومرور الأم على البحور الذي يتكون من 7 أنواع بعد الولادة 7 أشواط، وفي يومه السابع يغسل وجه المولود 7 مرات بمياه النيل.

وتقام فعاليات الاحتفال في عدد من البلدان والعواصم منها الولايات المتحدة الأميركية والخرطوم والرياض والكويت من قبل الجاليات النوبية المتواجدة فيها، وقد اشتق اسم النوبة من قبائل النوبة البدوي أو «النوبيادي» والذين استقروا في المنطقة في القرن الرابع الميلادي بعد انهيار مملكة «كوش» بعاصمتها «مروي»، ويذكر أن اسمها اشتق من كلمة «نوب» وتعني الذهب لوجود أكبر مناجم الذهب في أرضها وخاصة في منطقتة العلاقي جنوب أسوان بمصر.

وكان القدماء يسمون النوبة «أرض الأقواس» نسبةً لمهارة أهلها في الرماية، وتمتد بلاد النوبة تاريخيا من جنوب مصر إلى جنوب نهر النيل وانقسمت إلى ثلاث ممالك هي «كوش» و«مروي» و«نباتا» التي ضمت دول حوض النيل وهي أثيوبيا وتنزانيا والسودان والكونغو.

وثبتت كثير من الدراسات العالمية والعلمية والدينية أن الحضارة النوبية هي حضارة الإنسان القديم وأرض النوبة هي أرض النوبة والتاريخ، وأن النوبة هي مصر القديمة وهي المنطقة الوحيدة التي عليها قصر فرعون مصر على النيل.

والمملك النوبيون الذين حكموا مصر أطلق عليهم مصطلح الفرعنة ويسمون أحيانا «الأسرة الخامسة والعشرون» ولم يعتمد الملوك النوبيون الأقارب المصرية فقط بل أيضا الكتابة المصرية والأهرامات المصرية وأمر الفرعنة النوبيون بإنجاز نقوش تسجل ألقابهم وأفعالهم، كما ارتفعت أعداد الأهرامات النوبية في النوبة بشكل كبير.

إن بلاد النوبة هي المنطقة التاريخية الممتدة على طول نهر النيل من الشمال الأول جنوب أسوان شمالا إلى جنوبي النقاء النيليين الأزرق والأبيض جنوبا، وكانت مقرالواحدة من أقدم الحضارات في أفريقيا وهي حضارة كرمه التي استمرت من حوالي 2500 ق.م حتى غزوها من قبل المملكة المصرية الحديثة تحت حكم تحتمس الأول حوالي 1500 ق.م وإلى تفكك المملكة في 1070 ق.م. وعلى الرغم من هجرة النوبيين من بلادهم إلا أنهم ظلوا ملتصقين بثقافتهم وتراثهم، بالإضافة إلى الحضور الطائفي للثقافة النوبية المستقلة داخل الثقافة المصرية ومازالت المرأة النوبية تحتفظ بتراثها وزبيها وثقافتها.

خلصت النوايا وأرادت الحكومة حماية الناس من جشع المتلاعبين بالأسعار، فقط أوقفوا التعامل مع الشركات التي ترفع أسعارها وتحتركها وقاطعوا منتجاتها وبضائعها، فلن تجد هذه الشركات بدا من العودة إلى الأسعار المعتدلة، ففضية الأسعار مصنطة، وعلينا جميعا الوقوف صفا واحدا لحماية الناس، فيا أيها المستغلون الجشعون، اتقوا الله في الكويت وشعبها ومن عليها وكونوا حصنا منيعا يحميه من جشع بعض التجار، «رحم الله رجالا سمحا إذا باع وسمحا إذا اشتري»، وليس الجشع من السماحة، وليس احتكار السلع من التجارة الشريفة، فطهروا أموالكم وتوبوا إلى الله.

قال الشافعي: «العبد حر إن قنع والحر عبد إن طمع»، فاقنع ولا تطمع، فلا شيء يشين سوى الطمع. اللهم احفظ بلدي الكويت وأميرها وشعبها ومن عليها من المخلصين من كل مكروه.

تقديم قوانين شعبية تلزم الحكومة بتنفيذها، حيث سبق وأن كانت حاضرة خلال الحملات الانتخابية للنواب.

نتمنى من الحكومة التريث وعدم الماطلة أو رفض مثل هذه القوانين التي ينتظرها الشعب، والإسراع بإقرار جزء منها خلال دور الاعتقاد الحالي.

أخيرا هذا التوافق المبدئي بين المجلسين بادرة خير ويجب على الجانبين استثمارها في الخروج بقوانين تنهض بالوطن تنميا وتسدع المواطنين بتحقيق الرفاهية المواعدين بها منذ سنوات.

الفرصة لن تتكرر فاعتنموها جيدا من أجل الكويت وشعبها.



العملات الرقمية

للود قضية



محمود علي رشيد

engmahrashed@gmail.com

الإقامة الذهبية

يشكلوا في حياتهم خطرا يوما على الدولة، بل يعتبرون الكويت دولة آمن وأمان.

الإخوة المقيمون ووجودهم يمثل العائد الحقيقي للاقتصاد المحلي من نواح كثيرة وأهمها قطاع الاستثمار السكني والقطاع الاستهلاكي والطبي والسياحي وغيرها من القطاعات، والكويت بحاجة إلى العائد المثمر من خلال استقطاب وتشجيع السكن العائلي.

الرؤية الواضحة والثاقبة للكويت في حسن توزيع القوى العاملة عامل مهم للسكن العائلي لتستفيد منها الدولة كنمط حياة مستقرة والاستثمار داخلها، التي تختلف عن العمالة الذهبية المنفعة تستجلب حسب المشاريع التنموية للبلد، وتحدد إقامتهم بفترة انتهاء

الكثير من هؤلاء المقيمين هاجروا إلى دول محيطة أو أوروبية وأميركا وكندا، والجميع يحظى بذكريات جميلة راسخة في عقولهم عن الدراسة ومناطقهم السكنية وأصحابهم وعوائلهم في الكويت، ترى وأنا على يقين بمجرد فتح الباب لهؤلاء لو حصلوا على إقامة دائمة سيعدون إلى الكويت، لحبهم وشعورهم بالانتماء إلى وطنهم الثاني.

هؤلاء المقيمون لا يرغبون بالتجنس وكثير منهم يعيشون على جناسيسهم ويفتحرون بها وبعضهم هاجر واستخرج جنسية أوروبية وأميركية وكندية، وقد يرغب بالعودة أو عاد إلى الكويت، لوجود عامل الاستقرار لهم ولأولادهم وعوائلهم، وهؤلاء لم

الكويت بحاجة إلى الحفاظ على الأمن العائلي للوفاء المقيم، هناك أسر كريمة مقيمة بالكويت منذ القدم، هؤلاء المقيمون لهم حق على الكويت بأقل تقدير الحصول على الإقامة الدائمة تحت أي مسمى ذهبي أو ماسي.

إن هذه الأسر الكريمة التي حافظت على إقامتها في الدولة لسنوات طويلة يكفل لهم بأن يحظوا بالتمييز، بل ويعتبرون الكويت دولتهم الثانية، وعلى الحكومة أن تكافئهم ببعض المميزات، لقد استوطن إخواننا العرب والأجانب من بعض الجنسيات لسنوات طويلة، خاصة من الذين امتد إقامتهم إلى ما قبل 1950.

إن حفظ أمن واستقرار هؤلاء المقيمين من حفظ الكويت، وعلى أقل تقدير لو نخص بعض المقيمين الذين استقروا في الكويت منذ 1980، وهذه المدة تفوق الأربعين عاما منذ تواجدهم بالكويت، ناهيك عن الذين ولدوا في الكويت من الستينيات والسبعينيات والثمانينيات، ليس لهؤلاء المقيمين الحق في الحصول على إقامات دائمة، وأن يتميزوا بأقل تقدير أن يكون واحدهم كفيل نفسه بالحصول على إقامة ذهبية.